الأنباء
الاحد 24 ابريل 2011

حذروا من أن عدم إقرار كادر القطاع يعني ارتفاع نسبة التسرب الوظيفي

قياديو «الرعاية»: تمخّض «الخدمة المدنية» فولد فأراً

د.جاسم اشكناني

حمد الخالدي

عبداللطيف السنان

علي حسن

خالد المهدي

عبدالله الجافور

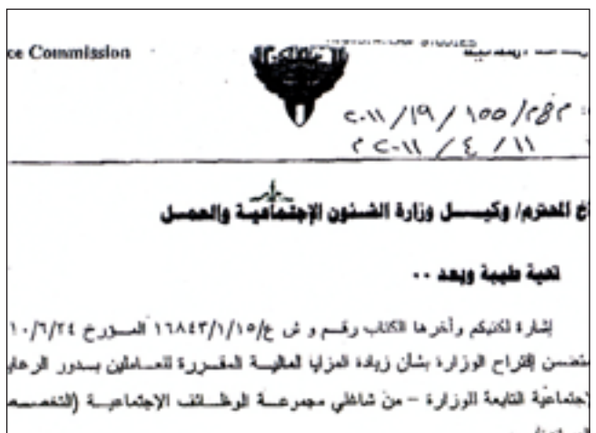
صورة من كتاب ديوان الخدمة المدنية

بعد انتظار ما ستفسر عنه اجتماعات مجلس الخدمة المدنية وقبلها اجتماعات ديوان الخدمة والتي استمرت سنوات طويلة أتت النتيجة مخيبة للآمال في قطاع الرعاية الاجتماعية ولسان حال الجميع يقول: تمخض الجبل فولد فأرا. المديرون في القطاع مازالوا يطالبون بإنصافهم واعادة النظر في أوضاعهم واعتماد كادر يساويهم بأقرانهم في بقية المهن المصنفة بالشاقة والصعبة ويطالبون مجلس الخدمة المدنية بالقيام بزيارة ميدانية الى قطاع الرعاية والاطلاع على طبيعة العمل الفعلية، مشددين على رفضهم القبول بما اقر في اجتماع المجلس ويطالبون وزارة الشؤون والنقابة بالتدخل لإنصاف العاملين في هذا القطاع الإنساني واتخاذ جميع الاجراءات والخطوات التي يكفلها القانون لمساواتهم بأقرانهم، ودقوا للمسؤولون ناقوس الخطر من ارتفاع نسبة التسرب الوظيفي والعزوف عن العمل في هذا المجال، وأبدى العاملون تخوفهم من ان يأتي يوم لا يجدون مواطنا يعمل في مجال الرعاية الاجتماعية نتيجة ضعف البدلات المالية وصعوبة العمل، هذا غيض من فيض مما قاله الوكيل المساعد لقطاع الرعاية الاجتماعية وعدد من مديري الادارات المعنية الذين فتحوا قلوبهم لـ «الأنباء»:

أعمال شاقة

البداية كانت مع الوكيل المساعد لقطاع الرعاية د.جاسم اشكناني الذي رأى ان العمل في قطاع الرعاية لا يقل شقاء عن الأعمال الأخرى المصنفة بالشاقة بل هو اكثر حساسية وتعبا، واضاف اننا نعمل مع بشر وعملنا فيه الكثير من الإيذاء النفسي والاجتماعي والجسدي، واشار الى ان التعامل مع الحالات الخاصة يتطلب تواجدا على مدار الساعة وجهدا خاصا جسديا ونفسيا لذا نرى ان البدلات التي اعتمدها مجلس الخدمة المدنية أتت مخيبة للآمال بكل المقاييس ولا ادري على ماذا كان الاستناد في اعتماد هذه البدلات فهي لا تتوافق مع التطلعات التي كنا نبني عليها الآمال لاستقطاب الكوادر الوطنية للعمل مع هذه الحالات الإنسانية، وأرى ان حركة النزوح من القطاع ستزيد وهذا سينعكس سلبا على سير العمل.

وتابع اشكناني: إن شاء الله مع الحكومة المقبلة سنعاود طرح موضوع اعتماد كادر منصف للعاملين في هذا المجال الإنساني وسنبين للمعنيين طبيعة العمل الميداني وعلى امل ان يتم استبدال هذه البدلات بكادر لانه بالأساس المكان طارد والعمل فيه شاق ونظام المناوبة يحتاج الى نظرة خاصة للعاملين فيه ونأمل تحقيق ذلك قبل ان يحصل التفريغ الوظيفي في دور الرعاية من الكوادر الوطنية.

لا يناسب الطموح

أما مدير ادارة التأهيل المهني حمد الخالدي فاعتبر ان اقرار الكادر الأخير بزيادة الـ 40 دينارا ليس بمستوى الطموح ولا يتناسب مع حجم خدمات الموظفين في هذا القطاع الإنساني.

واضاف الخالدي: ان هناك جهات اقرت لها كوادر تعدت الـ 400 دينار واكثر من ذلك وعملهم اسهل وأهون من العمل في دور الرعاية، لا ندري سبب هذا الإجحاف بحق العاملين في الرعالية الاجتماعية، ما المعايير المعتمدة في تقييم العمل لتكون زيادة اصعب مهنة انسانية 40 دينارا فقط؟ ولمن هذه الزيادة؟ لمن يتعامل مع الحالات الإنسانية النزلاء من ذوي الإعاقة ومسنين واحداث وايتام كلها حالات انسانية تحتاج لمعاملة خاصة وعلى الوزارة ومجلس الخدمة المدنية مسؤولية مراجعة الكادر قبل ان يقع الفأس بالرأس لانه بالأساس هناك ظاهرة عزوف كبيرة عن العمل في هذا القطاع واليوم بدأت تلوح في افق العاملين في هذا القطاع سحابة الانتقال الى اي جهة اخرى اكثر استقرارا لوجود امتيازات افضل في الدوائر الحكومية الأخرى مشيرا الى ان حالة عدم الرضى بين الموظفين بدت تطفو وتظهر وهناك عدم تقبل للكادر الضعيف علما بأن آخر زيادة كانت عام 1987 والآن نحن في 2011 واتت 40 دينارا.. شيء «مخزي».

وتساءل الخالدي لماذا هناك جهات حكومية ومؤسسات زادت لها الدولة 4 مرات ووصلت رواتبها الى السقف الأعلى ودور الرعاية الاجتماعية تعامل بهذا الاستخفاف؟!

سبب الاستخفاف

أما مدير ادارة الأحداث عبداللطيف السنان فتساءل عن سبب الاستخفاف بالعاملين في هذا المجال الإنساني وتساءل لماذا الظلم يقع دائما على هذا القطاع؟ ان ما تم اقراره أتي مخيبا لكل الآمال لم نكن نتوقع هذا الإجحاف والاستخفاف في التعامل مع هذا العمل الإنساني بالأساس، قطاع الرعاية الاجتماعية قطاع طارد ونعاني منذ سنوات طويلة من عزوف المواطنين عن العمل في جميع ادارات الرعاية الاجتماعية والأكثر ان هناك دورة خدمة اجتماعية في المعهد التطبيقي تم الغاؤها بسبب عدم تقدم احد للتسجيل فيها لعلمهم بأنهم بعد الانتهاء سيتم تعيينهم في دور الرعاية الاجتماعية وهم لا يريدون ذلك.

واضاف السنان اذا لم تبادر وزارة الشؤون وتعمل على إعادة طرح كادر جديد لهذا القطاع الإنساني وبشكل يرضي طموح العاملين ويحقق الآمال ليكون جانبا للمواطنين سنصل الى اليوم الذي لا نجد فيه مواطنا يعمل في هذا القطاع، بالإضافة الى ان القطاع مقبل على حركة انتقال منه للخارج في حال عدم معالجة الإجحاف اللاحق بالعاملين في هذا القطاع، نأمل ان يتم ذلك قريبا وكلنا ثقة بالمسؤولين سواء في الوزارة او الخدمة المدنية وبالتأكيد سيعملون على تصويب الوضع.

لجنة مختصة

ورأى مدير ادارة المسنين علي حسن عدم تشكيل لجنة من المختصين تتولى وضع الكادر اوصلنا الى هذا الموقف لذا ادعو المسؤولين في الوزارة لتشكيل وفد من لجنة حقوق الإنسان واللجنة الخاصة بالمعاقين في مجلس الامة واللجان ذات العلاقة من هيئات المجتمع المدني والناشطين في مجال العمل الاجتماعي والنفسي والقيام بزيارة الى مؤسسات الرعاية الاجتماعية والاطلاع على سير العمل، ومن ثم يحكمون على الكادر ويحددون البدلات لأن موضوع الكادر مرتبط بتطوير الأداء وسينعكس سلبا على الموظفين وادائهم لأن ما تم تخصيصه للعاملين في دور الرعاية الاجتماعية مخيب للآمال وأتى دون دراسة كافية لذلك كلنا أمل ان تتم اعادة النظر قبل فوات الأوان.

انتظار طويل

أما مدير ادارة المعاقين خالد المهدي فقال انتظرنا سنوات طويلة لكن النتيجة كانت مخيبة للآمال كنا نطالب بكادر يحافظ على الموظفين واستقطاب كوادر وطنية جديدة لكن اتى مخيبا للآمال واقل من الطموح بكثير بل أتى ليزرع الإجحاف في نفوس العاملين ويساهم في افراغ القطاع من العاملين فيه وصراحة نقولها ان حركة كبيرة من النقل سيشهدها القطاع تلوح بالأفق سواء داخل الوزارة او الى خارجها والجميع سيطلب النقل للعمل بعيدا عن الابناء خاصة ان الزيادة للعاملين في الادارات التي ترعى النزلاء لا تتعدى الـ 40 دينارا وهناك بعض الوظائف بدل الزيادة خصم من رواتبهم 20 دينارا وهم الإداريون لذا نحن نطلب من الخدمة المدنية ان يشكل لجنة تقوم بزيارة الى دور الرعاية الاجتماعية وتطلع على طبيعة العمل ميدانيا وتعين طبيعة الأعمال ومن ثم تحكم على العمل وتعتمد الكادر او البدلات ونتمنى على الوزارة ان تقوم بإعادة طرح الكادر من جديد قبل ان نقع في المشكلة وتتفرغ الادارات من الموظفين.

مخيب للآمال

ورأى مدير ادارة الخدمات عبدالله الجافور ان ما تم اعتماده مخيب للآمال كنا نطالب بكادر للحفاظ على المواطنين ونشجعهم للعمل مع هذا القطاع الإنساني ولكن كانت النتيجة محبطة وهذا سيزيد من حالة العزوف الذي كان يعاني منها القطاع بل ان الامور ستزيد من حالات التسرب.

واضاف الجافور كنا نأمل ان تكون الزيادة بين 250 و300 دينار لنحافظ على العاملين فكانت النتيجة التشجيع على التسرب والعزوف بل زادت حالة الإحباط لدى الموظفين الفنيين والإداريين.

وطالب الجافور الخدمة المدنية بإعادة النظر بالقرار والقيام بزيارة الى ادارات دور الرعاية والاطلاع على العمل بالواقع ولدينا كل الثقة ان زيارة واحدة ستغير كل هذا الكادر بما يتماشى مع طبيعة العمل.

● بشرى شعبان

أشكناني: العمل بـ «الرعاية الاجتماعية» أكثر من شاق

الخالدي: 40 ديناراً زيادة أمر لا يصدق ؟!

السنان: لن نجد مواطناً يعمل في هذا القطاع

علي حسن: نقترح تشكيل لجنة لوضع الكادر

المهدي: انتظرنا سنوات لكن النتائج مخيبة

الجافور: ليعد «الخدمة المدنية» النظر في القرار

الشرثان: ما يحدث بشركة إيكويت مهزلة أضرت بالعمالة الوطنية

عبدالعزيز الشرثان

حذر رئيس اتحاد عمال البترول وصناعة البتروكيماويات عبدالعزيز الشرثان المسؤولين بشركة إيكويت للبتروكيماويات من سياسة التخبط التي تمارسها بحق العمالة الوطنية من تهميش لحقوقهم ومضايقات لهم بين الحين والآخر وتفشي المحسوبية والانتقاء في تقييم الأداء وهذا الأمر مخالف للقوانين والأعراف العمالية مما نعتبره من هذه التصرفات الدخيلة على محيطنا النفطي تشويها لسمعة القطاع وإحباطا لخطط التنمية التي تشجع على دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتشجيعهم على الانخراط للعمل بمختلف شركاتها.

وقال الشرثان إن عملية التمادي من قبل رئيس مجلس إدارة الشركة ومن الرئيس التنفيذي وصلت إلى عملية جائرة في تسريح وتفنيش للعاملين والتي لن نسكت عنها واننا الحصن المنيع لحقوق العمال ويجب على أصحاب القرار متابعة هذا الأمر والوقوف عند مواطن الخلل واجتثاثه وإلا فإن لاتحادنا طرقه الخاصة في تحقيق مطالب العمال وإعادتهم لمواقع عملهم.

وبين الشرثان أن ما بذل من جهود سابقة من الحكومة لدعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتسهيل إجراءات انخراطهم في مختلف الشركات الأهلية كان بادرة جيدة لمعالجة أزمة البطالة التي يعاني منها الشباب الوطني.

كما أن عملية التسريح العشوائية التي تمت على العاملين في القطاع الخاص إنما تعتبر كارثة ونكسة بحق الحكومة بل انها مهزلة اضرت بالعمالة الوطنية، ويعتبر هذا العمل الجائر هدما لجميع ما سعت إليه الحكومة لدعم القطاع الخاص وتأهيله لتحقيق التوازن الاقتصادي الوطني ويجب على الجهات المسؤولة في القطاع النفطي معالجة هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن حتى لا تتفاقم وتكون في مواجهة صعبة مع اتحادنا الداعم الرئيسي لعمال القطاع النفطي في جميع مرافقه.

وطالب الشرثان مؤسسة البترول الكويتية والمسؤولين بشركة إيكويت للبتروكيماويات بضرورة معالجة هذا القصور الإداري ومحاسبة كل من تسول له نفسه المساس بحقوق عمال القطاع النفطي حتى لا نخرج عن لغة الحوار والتفاهم مؤكدين أننا نقف جنبا إلى جنب مع حقوق عمالنا ومع زملائنا النقابيين في نقابة إيكويت للبتروكيماويات وسوف يكون لنا اجتماع طارئ لبحث هذه الأزمة وتصعيدها لأبعد مدى حتى يعرف من يقف وراء هذه المهزلة أن للعمالة الوطنية والقطاع النفطي رجالا لن تثنيهم رهبة المسؤولين وطغيان المتجبرين.

«نفط الخليج» تحذر «إيكويت» من تهجير العمالة الوطنية

فالح العسكر

حذر رئيس مجلس إدارة نقابة العاملين بالشركة الكويتية لنفط الخليج فالح العسكر من السياسة التي تنتهجها ادارة شركة ايكويت للبترويكيماويات لقيامها بإجراءات الفصل التعسفية ضد العاملين الكويتيين لديها، سالكة بذلك سلوك مشين في حق ابناء وطنها وكان بمقدورها معالجة الأمر بحكمة أكبر وان تكون لغة الحوار والتفاهم هي السائدة بين ادارتها ونقابتها العمالية التي تمثل جميع العاملين لديها خاصة ان قرارات الفصل قد طالت نقابيين سابقين متجاهلة حرص مسؤولي الدولة على حماية النقابيين السابقين والحاليين وعلى ان يقوم النقابيون بعملهم المشروع وان لهم دورا بناء مطلوبا منهم تحقيقه وهو رفع مستوى الاداء للعاملين وزيادة وتحسين الانتاج والذي ينعكس ايجابيا على التنمية الاقتصادية الى جانب الحرص بشكل اكبر بألا يتعرض اي نقابي لأي اذى نتيجة نشاطه النقابي.

كما حذر العسكر إدارة شركة ايكويت من القيام بهذه الخطوات غير المدروسة وبين ان التعرض لأي نقابي سابق هو تعد على الحركة النقابية الكويتية ككل ولن نقف مكتوفي الايدي جراء هذه التخبطات التي تمارسها إدارة الشركة ضد النقابيين والعاملين بالشركة ولتعلم ادارة الشركة انها حال استمرارها بهذه التصرفات العشوائية فإنها ستواجه الاتحاد ونقاباته أولا.

وقال العسكر: كان من الاجدر على ادارة شركة ايكويت الحفاظ على استقرار العمالة الوطنية بالقطاع الخاص، لاسيما انها مسؤولة امام الدولة عن استقرار العمالة ورفع المعاناة عنهم وتذليل كل العقبات التي تعترضهم وتنفيذ توصيات المؤتمر الثاني الذي نظمه برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة والجهاز التنفيذي للدولة خلال الايام الماضية، تحت شعار «تنمية بعمالة وطنية» والذي تناول في جلساته قضايا وهموم العمالة الوطنية، ودورها في عملية التنمية، وانخراطها في القطاع الخاص، إيمانا بدور العمالة الوطنية في تحمل مسؤولياتها لبناء اقتصاد وطني من خلال مؤسسات القطاع الخاص.

العدواني: مكافأة مشاركة النجاح وصرف الزيادات عوامل استقرار القطاع النفطي

م.مسفر العدواني

اكد رئيس لجنة مهندسي القطاع النفطي بجمعية المهندسين م.مسفر العدواني أن اللجنة ماضية في العمل لتحقيق مصالح المهندسين بشكل عام ومهندسي القطاع النفطي بشكل خاص.

وقال رئيس اللجنة: إننا نناشد المعنيين في مؤسسة البترول والشركات التابعة الإسراع في تحديد واختيار المسؤولين في المناصب القيادية بالقطاع النفطي وفق مبدأ الكفاءة والقدرة الفنية على التعامل مع كافة المشاكل التي يعاني منها القطاع النفطي، مشيرا إلى أن عدم اختيار وتحديد قيادات القطاع النفطي لفترة تزيد على الخمس شهور يعتبر سابقة هي الأولى في تاريخ القطاع النفطي بالكويت فمنذ شهر نوفمبر الماضي والادارات تعاني من حالة عدم الاستقرار جراء عدم تعيين القياديين في القطاع.

وأضاف العدواني: إننا نحث إدارة المؤسسة على الاسراع في اعتماد وصرف مكافأة المشاركة لجميع العاملين في القطاع والتي تقترب إلى نحو 400٪ من الراتب، الأمر الذي سيساهم كثيرا في تشجيع العاملين ويقدم لهم دعما معنويا، مضيفا أنه على المؤسسة والمجلس الأعلى للنفط والجهات المسؤولة الاسراع أيضا في اعتماد وصرف الزيادات للعاملين في القطاع رغم اقرارها في وقت سابق وصرف الحكومة للكثير من الزيادات للعاملين في مختلف الجهات الحكومية.

إعلانات الدليل 22272748 - 22272749